

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١١١

الخميس، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيلسا (الأرجنتين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دنيسوف

البرازيل السيد ساردنيرغ

بنين السيد زنسو

الجزائر السيد بعلي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي

الدانمرك السيدة لوي

رومانيا السيد دومترو

الصين السيد جانغ يشان

فرنسا السيد دلا سابلير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد دانفورت

اليابان السيد كيتاوكا

اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-20816 (A)

* 0520816 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

وداع الممثل الدائم للولايات المتحدة، السفير جون سي دانفورت

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه المرة هي الأخيرة التي يشارك فيها السفير جون دانفورت في مداولات المجلس بصفته الحالية ممثلاً دائماً للولايات المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم أعضاء المجلس، عن تقديرنا له زميلاً وصديقاً. وسنتذكر على الأرجح السفير دانفورت لمبادرته إلى عقد جلسات مجلس الأمن في نيروبي، كينيا، ورئاسته لها في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، والتي كانت المرة الأولى منذ ٣٠ عاماً يجتمع فيها مجلس الأمن في القارة الأفريقية. وفي الحقيقة أن توقيع الأطراف على اتفاق سلام شامل في نيروبي بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير جاء إلى حد كبير نتيجة جهود المجلس، بقيادة السفير دانفورت، لتشجيع عملية نايفاشا أثناء جلساته في العاصمة الكينية.

وإذ نودع السفير دانفورت، أتمنى له أنا وأعضاء المجلس الآخرون كل النجاح في مهامه الجديدة.

السيد دانفورت (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة وآمل أن يتحملني المجلس فيما سأدلي به من بعض العبارات.

أود أن أقول إن تجربتي هنا كانت ممتازة. وهي لم تدم إلا أكثر من ستة أشهر بقليل، ولكن يمكنني أن أتذكر عندما اتصل بي الرئيس بوش وسألني إن كنت أوافق على العمل ممثلاً دائماً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وسألت الرئيس إذا كان يعتقد أن هذا عمل هام وما إذا كان يعتقد أن الأمم المتحدة ذات أهمية، فأكد لي أنها، في رأيه،

ذات أهمية. وعلى هذا الأساس، وافقت على شغل هذا المنصب، وأثبتت لي التجربة التي خضتها في العمل هنا أن الأمم المتحدة بالفعل بالغة الأهمية. وأعتقد أنها هامة للعالم، وأعتقد أنها هامة للولايات المتحدة.

ومن الواضح، كما أشرت يا سيدي، أنه فيما يتعلق بالسودان اضطلع مجلس الأمن بدور مفيد. ولا أعتقد أن ثمة شكاً في ذلك. والأطراف تعترف بهذا الأمر. فمختلف جهود حفظ السلام التي نبذلها واستجابة الأمم المتحدة لكارثة تسونامي - هما حدثان دلت فيهما الأمم المتحدة على أهمية وجودها النوعي.

لقد أثر بي شخصياً زملائي في مجلس الأمن - بما أبدوه من حدية وكفاءة، ولا سيما الطريقة التي تآزرت بها مختلف البلدان معا في بذل جهود جادة من أجل معالجة مسائل هامة. ولقد أثر بي أيضاً تأثيراً سلبياً في الشهر الأول أو نحوه كيف كنا نقف مكتوفي الأيدي أمام المفردات - الفرق بين "المطالب" و "الدوافع"، أو الفرق بين "التدابير" و "الجزاءات"، وما إلى ذلك. ولكن إذا أمعنا التفكير في هذا الأمر فهو يدل في الحقيقة على أن الشعوب من مختلف أنحاء العالم تحاول أن تتواصل فيما بينها من أجل تضيق شقة الاختلافات والسماح بالمضي قدماً في التصدي لمسائل تبعث على القلق العميق.

إن العديد من الناس ينتقدون الأمم المتحدة، ولا سيما في الآونة الأخيرة، وهناك الكثير مما يستدعي الانتقاد في الأمم المتحدة - مسألة النفط مقابل الغذاء ومشكلة الاعتداءات التي يرتكبها حفظة السلام، خاصة في الكونغو. وسيكون هناك دوماً أمور تستدعي الانتقاد، بيد أن تلك الأمور ينبغي ألا تحيد بنا عن القيمة الأساسية للأمم المتحدة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعمال.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أعطيه الكلمة.

السيد بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الشهر الماضي سلطت الأضواء على الإمكانية التي تتيحها التطورات الراهنة في الشرق الأوسط لحدوث تغير إيجابي. ولا تزال توجد مخاطر كثيرة، وإمكانية لحدوث انتكاسات. ولكن يسرني أن يكون في مقدوري أن أعلن هذا الصباح أن الاتجاه العام للأحداث في الآونة الأخيرة يترع إلى تأكيد وجود فرصة حقيقية للبدء بتنفيذ أحكام خارطة الطريق الذي طال انتظاره، والشروع في التحرك مرة أخرى صوب تسوية لهذا الصراع.

لقد تم انتخاب رئيس فلسطيني جديد في عملية انتخاب أفادت التقارير بأنها أجريت في جو حافل بالتنافس السياسي ولكن يسوده الهدوء. ونرحب بالرئيس محمود

وفيما يتعلق ببلدي، يعرب العديدون عن قلقهم إزاء الأمم المتحدة وحتى اعتراضهم عليها. وأعتقد أن أسباب ذلك مفهومة. يعترض الناس قائلين، "حسنا، إن الأمم المتحدة لا تؤيد دوما الولايات المتحدة"، ولا سيما بشأن مسألة الحرب في العراق. وهناك العديد من ممثلي مختلف البلدان، والموظفون في الأمانة العامة، يدلون بتعليقات من وقت إلى آخر كنا نود ألا تصدر عنهم. وأقول في ذلك الصدد إن الولايات المتحدة بلد كبير، وبلد قوي جدا. إنه بلد حسن النية؛ فهو يحاول في الحقيقة أن يفعل الأشياء الصحيحة. لا أحد يحب الاعتراض، ولا أحد يحب الانتقاد، ولكن مع أن الولايات المتحدة كبيرة وقوية فالمهم أن نكون منفتحين بوجه خاص على أفكار الآخرين وعلى الأفكار التي تخالف أفكارنا في بعض الأحيان.

لدينا مفهوم في بلدنا يدعى "القيود والضوابط"، وهو مفهوم حكومي. والمهم جدا على ما أعتقد أنه كلما كان المرء قويا، كلما استمع إلى آراء الآخرين والأخذ بها، رغم أننا قد لا نوافق عليها في نهاية المطاف. والأمم المتحدة هي المكان الذي نستطيع أن نتكلم فيه، والتي تستطيع الولايات المتحدة أن تتكلم فيه؛ وهي أيضا مكان بوسعنا أن نستمع فيه سواء وافقنا أم لم نوافق على ما نستمع إليه. لذلك، عندما قال الرئيس بوش لي إن الأمم المتحدة ذات أهمية، يبدو لي وأنا أغادر هذا المنصب أنها أكثر أهمية مما كنت أعتقد عندما أتيت إلى هنا. فالأمم المتحدة ذات أهمية بالنسبة لرفاهية الولايات المتحدة أيضا.

السيد الرئيس، أشكركم على ملاحظاتكم الطيبة جدا، وأود أن أشكر زملائي في المجلس على صداقتهم وعلى دعمهم لي في الأشهر الستة الأخيرة هذه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الطيبة جدا التي وجهها إلينا.

وأدت إسرائيل دوراً تستحق الثناء عليه في تيسير الانتخابات، رغم بقاء بعض المشاكل واضطراب المراقبين إلى إثارة مسألة القيود المفروضة على حرية التنقل. غير أن الحالة بصفة عامة ظلت هادئة في يوم الانتخاب، لأن القوات الإسرائيلية بوجه عام كانت تسمح بحرية التنقل وخفضت من نشاطها داخل المناطق الفلسطينية.

وواصلت الأمم المتحدة ما تقوم به منذ أمد بعيد في دعم لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية وقدمت المساعدة الفنية لأغراض التحضير للانتخابات وإجرائها. كما أنشأت وحدة لدعم الاتصال تابعة للأمم المتحدة، يسرت الاتصالات مع السلطات الفلسطينية والإسرائيلية وقدمت المساعدة إلى كثير من المراقبين الدوليين الموجودين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسوف يستمر الدعم الفني الذي تقدمه إلى الفلسطينيين، مع التركيز على انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، المقرر إجراؤها في ١٧ تموز/يوليه.

ويذكر المجلس أيضاً أن الجولة الأولى من انتخابات المجالس البلدية أجريت في ٢٦ دائرة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وقام فيها نحو ١٥٠.٠٠٠ من الناخبين المسجلين بالاختيار بين أكثر من ٨٠٠ مرشح. وشهدت تلك الانتخابات - وهي الأولى على صعيد البلديات منذ عام ١٩٦٧ - درجة عالية من مشاركة الناخبين المحليين بلغت نسبتها ٨١ في المائة. ومن النتائج المشجعة للانتخاب أن النساء فزن بـ ٥١ مقعداً من مجموع ٢٩٧ مقعداً في ٢٦ مجلساً بلدياً. أما الجولة التالية من الانتخابات المحلية فمن المقرر إجراؤها في ١١ دائرة بقطاع غزة في ٢٧ كانون الثاني/يناير.

ويشكل التزام الشعب الفلسطيني بالديمقراطية ومؤسساتها أساساً قوياً يمكن للرئيس عباس البناء عليه. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية في

عباس ممثلاً للشعب الفلسطيني ونقدم بالتهنئة إليه وإلى كل الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما فُني لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية على تنظيمها انتخابات حقيقية تتسم بالمصداقية في ظل أوضاع بالغة الصعوبة. وبذلك نجح الفلسطينيون في إنجاز خطوة حاسمة أخرى في عملية الانتقال الديمقراطي التاريخية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبلغ مجموع من أدلوا بأصواتهم في اقتراع ٩ كانون الثاني/يناير ١٤٦ ٧٧٥ فلسطينياً، بزيادة ٦٠.٠٠٠ شخص عن الذين اقترعوا في انتخابات عام ١٩٩٦. ورصد العملية الانتخابية زهاء ٨٠٠ من المراقبين الدوليين و ٧٠٠٠ مراقب وطني. وتتفق بعثات المراقبة على أن التنافس في الانتخاب كان في مجمله قوياً وأنه أدير بتراهة. وقالت لجنة المراقبة التي أوفدها المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الخارجية ومركز كارتر في بيانها الأولي عن الانتخاب في ١٠ كانون الثاني/يناير ما يلي:

”حمي وطيس التنافس في الانتخابات وأديرت بتراهة. واتسم يوم الانتخاب بالنظام والهدوء بوجه عام. [...] وبرهن التنظيم الناجح لهذا الانتخاب على إمكانية استهلال حقبة جديدة في السياسة الفلسطينية وإرساء إدارة تمثيلية قابلة للمساءلة“.

وبالمثل، ذكر كبير مراقبي بعثة المراقبة الانتخابية التابعة للاتحاد الأوروبي، رئيس الوزراء الفرنسي السابق ميشيل روكار، أنه:

”نتيجة لهذه العملية الانتخابية سيفيد الشعب الفلسطيني من قيادة منتخبة ديمقراطياً ومعترف بها دولياً، سوف تمكنه من البدء بمواجهة التحديات الصعبة التي تنتظره“.

السلام المستدام بين الطرفين. ومن ثم فإن الفرصة الحالية لا تشكل تحدياً للطرفين فحسب، بل لنا جميعاً.

والحالات من قبيل الوضع الراهن في الشرق الأوسط تتسم بالدينامية. فهي إما أن تتطور تطوراً إيجابياً أو تتردد على أعقابها. ولكنها لا تظل على حالها لمدة طويلة. ويبرز هذا ضرورة توليد زخم والمحافظة عليه في عملية السلام. ويمكن أن تفيد تدابير بناء الثقة فائدة كبيرة في استعادة كلاً الجانبين للثقة. ويسرني أن أبلغكم اليوم عن تطور إيجابي جداً يتمثل في إفراج إسرائيل عن ١٥٩ سجيناً فلسطينياً في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

غير أنه بالرغم من أن الإمكانية لا تزال هائلة للتغيير وإحراز تقدم إيجابي، فإن كليهما يتعرض، واقعياً، لإطلاق النيران بصفة يومية تقريباً منذ أدليت ببياني السابق. ففي الشهر الماضي، قتل ٦٤ فلسطينياً و٣ إسرائيليين، وجرح ٢٤٣ فلسطينياً و٤٦ إسرائيلياً.

وفي غضون الأسابيع الستة السابقة للانتخابات في نهاية الأسبوع الماضي، أطلق المتشددون الفلسطينيون ما مجموعه ٢١٠ من صواريخ القسام وقذائف الهاون على مستوطنات إسرائيلية في غزة وعلى أهداف مدنية داخل إسرائيل. وقتل مستوطن إسرائيلي واحد وعامل تايلندي من جراء تلك الهجمات. وشكل ذلك زيادة في الهجمات جاءت رغم النداءات العامة الرائعة التي وجهها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والآن رئيس الجمهورية الجديد، محمود عباس لوقف الهجمات بالصواريخ على أهداف إسرائيلية. ونرجو أن تفسي القيادة الفلسطينية الجديدة بالتزاماتها بالإصلاح الأمني وفقاً لخارطة الطريق، وأن تبذل قصارى جهدها لمنع هذه الهجمات وتقدم مرتكبيها إلى العدالة.

وفي نفس الفترة، قامت القوات الإسرائيلية بما مجموعه ٤٠ عملية توغل عسكرية وهدم بالجرافات، ترتب

تنفيذ خارطة الطريق وصولاً إلى تحقيق حل قابل للاستمرار يقوم على أساس وجود دولتين.

ولا توجد قيادة فلسطينية جديدة فحسب. بل شكلت أيضاً حكومة ائتلاف إسرائيلية لتحاول تنفيذ مبادرة رئيس الوزراء شارون بالانسحاب. والمتوقع أن تتخذ الحكومة الجديدة، التي انضم فيها حزب العمل فضلاً عن حزب يهودية التوراة المتحدة إلى حزب الليكود، قراراً في موعد لاحق من هذا الشهر بشأن إخلاء المستوطنات في قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.

وكما سبق أن ذكرنا في هذا المجلس، نرحب بمبادرة فك الارتباط الإسرائيلية ونؤيدها بوصفها خطوة هامة صوب تحقيق هدفنا المشترك في إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية متماسكة الأوصال لها مقومات البقاء وتتمتع بالسيادة والاستقلال جنباً إلى جنب مع دولة تنعم بالأمن في إسرائيل.

وإذا وضعت مبادرة رئيس الوزراء شارون ضمن هذا السياق، فإنها توفر فرصة حقيقية للتحرك قدماً إلى الأمام. وينبغي تنفيذ هذه الخطة بوصفها جزءاً من خارطة الطريق وبالتنسيق بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة والقيادة الفلسطينية الجديدة. ومن الأنباء الطيبة في هذا السياق أن رئيس الوزراء شارون والرئيس الفلسطيني قد تكلموا بالفعل عن عزمهما على عقد اجتماع خلال الأسابيع المقبلة. وكما قلت هنا في الشهر الماضي، لا تزال الأمم المتحدة على استعداد لمزيد المساعدة إلى الطرفين في الحفاظ على شيء من الزخم في هذه الفترة الحرجة وفي الاضطلاع بالأعباء الواقعة على كاهل كل منهما.

وبشكل أعم، نرى أنه سوف يلزم أن يشترك المجتمع الدولي على نحو فعال لكي يساعد العملية في المضي قدماً، ويحدد أفضل الطرق التي يستطيع بها الإسهام في إنعاش عملية

المهمة الفنية المتمثلة في جمع دعاوى الأضرار المتصلة ببناء الحاجز. والتفاصيل المتعلقة بالتوظيف وحجم المكتب وتكلفته لم تحدد بعد، و سيعود الأمين العام بشأن تلك المسائل إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

وتشييد الجدار والقيود المفروضة على الحركة في شكل نقاط التفتيش وحظر التحول ونظام التصاريح هي الأسباب الرئيسية لاستمرار الأزمة الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية. وكما ذكرنا مرارا، إن رفع القيود المفروضة على حرية التنقل عنصر ضروري للإنعاش الاقتصادي. وقد أكد رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون من جديد، خلال زيارة قام بها مؤخرا إلى المنطقة، على أنه لا يمكن أن يعتبر تقديم مساعدة مالية إضافية إلى السلطة الفلسطينية مجديا إلا إذا خففت إسرائيل القيود المفروضة حاليا. وسيظل ذلك إجراء ضروري ينبغي أن يتخذ.

إن استقرار السلطة الفلسطينية - وكذلك وجود إمكانيات لإجراء إصلاح حقيقي ملموس وتقدم سياسي - يتوقف بصورة حاسمة على وجود أساس مالي سليم. ورغم أن السلطة الفلسطينية أظهرت أداء قويا في الدخل في عام ٢٠٠٤، فإنها ظلت تعاني من الضغوط، بسبب انخفاض تسديد الدعم الخارجي للميزانية عما كان متوقعا في البداية وبسبب زيادة تكلفة الأجور. ولم يكن ممكنا دفع مرتبات شهر كانون الأول/ديسمبر إلا نتيجة لتبرع طيب من الولايات المتحدة بمبلغ ٢٠ مليون دولار وإفراج الحكومة الإسرائيلية عن المتأخرات. وتظل مواصلة الدعم المالي للسلطة الفلسطينية ذات أهمية كبيرة.

لقد ذُكرت التطورات الإيجابية التي حدثت في الشهر الماضي، وكذلك الصعاب. فكيف يمكننا أن نساعد الطرفين على أفضل نحو على المضي قدما تجاه السلام وتفادي الانتكاسات المؤلمة والكثيرة التكرار التي عانينا منها في

عليها وفاة وإصابة بعض المدنيين والمقاتلين الفلسطينيين. وفي حادث مأساوي، بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير، قتل سبعة مدنيين فلسطينيين، منهم خمسة أطفال على الأقل من أسرة واحدة، حين أطلقت دبابة لجيش الدفاع الإسرائيلي قنبلة أصابت منطقة زراعية في بيت لاهيا. وخلال عملية عسكرية في خان يونس انتهت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قتل ١١ فلسطينياً، ثلاثة على الأقل منهم مدنيون، وأصيب ٥٠ شخصاً، بينهم عدة أطفال. وينبغي أن نذكر إسرائيل مرة أخرى بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين والكف عن استخدام القوة غير المتناسب.

وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس وتركيز جهودهما على وضع حد للعنف والترويع والعمليات العسكرية التي تقتل وتجرح المدنيين وتدمر الممتلكات المدنية والهياكل الأساسية. وفي ذلك السياق، من الأمور الإيجابية أن نلاحظ أن الرئيس الفلسطيني الجديد أعاد التأكيد على موقفه الدائم المتمثل في الدعوة إلى إنهاء الانتفاضة المسلحة كوسيلة لمواجهة الاحتلال. ويبدو أن دعوته تتوافق مع رأي أغلبية الفلسطينيين. ففي استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للرأي العام في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أعرب حوالي ٦٠ في المائة من الفلسطينيين عن تأييدهم لوضع حد للكفاح المسلح.

وكما يعلم المجلس، طلبت الجمعية العامة في قرارها دإط - ١٥/١٠، من الأمين العام أن ينشئ سجلا للأضرار المتصلة بالحاجز. وبعث الأمين العام، يوم الثلاثاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، رسالة إلى رئيس الجمعية العامة يحدد فيها إطارا للسجل. وسيتألف من مجلس إدارة مستقل، وخبراء قانونيين وفنيين وأمانة صغيرة - مكتب سجلات. وستتولى المجلس المسؤولية العامة عن السجل، وسيضع قواعد ونظما تحكم أعمال السجل. وهدفنا إقامة هيكل يركز على

ومن الأمور الملحة أيضا تشجيع الطرفين على استئناف الاتصالات والعمل معا للإعداد للإنسحاب الإسرائيلي من غزة وجزء من الضفة الغربية. ويقتضي الأمر التنسيق بين الطرفين والدعم النشط من المجتمع الدولي للتوصل إلى خطة ناجحة لفض الاشتباك تفضي إلى إجراءات أخرى بشأن تنفيذ خريطة الطريق واستئناف مفاوضات السلام بصورة كاملة.

إن إحدى الصور القائمة لدى هشاشة الحالة في الشرق الأوسط ظهرت مؤخرا على جبهة أخرى للصراع العربي - الإسرائيلي. إذ انقطعت ستة شهور من الهدوء النسبي على طول الخط الأزرق في ٩ كانون الثاني/يناير، يوم الانتخابات الفلسطينية. وأحيط مجلس الأمن علما في ذلك اليوم بتفاصيل تلك الحادثة المؤسفة، التي أسفر فيها هجوم من حزب الله بقبيلة على جانب الطريق ضد مركبة تابعة لإحدى الدوريات الإسرائيلية عن مقتل جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية وجرح ثلاثة آخرين، وبعد ذلك قتلت نيران دبابة ومدفع رشاش ضابطا فرنسيا يعمل مع فريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان وجرح زميلا سويديا.

إن هجوم حزب الله وما ترتب عليه يشكل انتهاكا جسيما للخط الأزرق. وأصدر الأمين العام بيانا أدان فيه التصعيد العسكري وحث الأطراف على ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس. وشدد أيضا على مسؤولية الجانبين اللبناني والإسرائيلي عن ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة في المنطقة.

وقبل تلك الحادثة، كانت الحالة على طول الخط الأزرق هادئة نسبيا منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى المجلس. وكانت الانتهاكات الوحيدة التي حدثت هي طلعات الطيران الإسرائيلي. فقد سُجل سبعة عشر انتهاكا إسرائيليا جويا للخط الأزرق - تسعة منها في يوم

الماضي؟ ليتحقق ذلك بصورة فعالة، ينبغي أن نبدأ بأن نكون واضحين بشأن أولوياتنا. ومما له أهمية بالغة أيضا أن نعمل جميعا معا، مسترشدين بإطار الجماعة الرباعية وعملية خريطة الطريق، على نحو ما وافق عليه الطرفان والمجلس. ثالثا، ينبغي أن نرسخ في أذهان الإسرائيليين والفلسطينيين أنه يجب عليهما العمل في سبيل الوفاء بالتزامهما المترتبة بموجب خريطة الطريق.

يتعين على الطرفين اتخاذ إجراءات هامة. فالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي - بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات - لم يجمد، على نحو ما تُوجب خريطة الطريق على إسرائيل القيام. وخلال سنة ٢٠٠٤، وفقا للتقارير الأخيرة، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ٦ في المائة. وحتى المستوطنات التي حددت في قطاع غزة لإحلالها نمت بنسبة ٧ في المائة؛ بل إن ثلاثا منها سجلت معدلات نمو بين ٢١ و ٢٩ في المائة خلال السنة الماضية. وعلى الجانب الفلسطيني، نريد أن نرى إنشاء مؤسسات موثوق بها وقد نالتها يد الإصلاح لتحديث أثرا ملموسا من حيث جهود السلطة الفلسطينية لوضع حد للعنف والترويع.

وفي هذه المرحلة الانتقالية المباشرة، مما له أهمية بالغة دعم الجهود الفلسطينية الإصلاحية - وخاصة في مجالات الأمن والحكم - وضمان أن تكون السلطة الفلسطينية آمنة ماليا وقادرة على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للسكان. وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرة رئيس الوزراء بلير الرامية إلى عقد اجتماع دولي، ونعتقد أن من شأنها إتاحة فرصة قيمة لمناقشة المسائل الهامة في جدول أعمال القيادة الفلسطينية الجديدة. ونرى أن المبادرة خطوة هامة في اتجاه تنفيذ خريطة الطريق وتحقيق أهدافها بالكامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد برندراغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة، وتحليله الدقيق وملاحظاته الموزونة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي عقدت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويشيد المجلس بطابع المصادقية والنزاهة الذي اتسم به الاقتراع ويهنئ الشعب الفلسطيني الذي أظهر التزامه بالديمقراطية من خلال المشاركة في الانتخابات في ظل ظروف عسيرة. ويثني المجلس على اللجنة المركزية للانتخابات التي اضطلعت بدور رئيسي في كفالة الاختتام الناجح للانتخابات، ويعرب عن تقديره لمساهمة المراقبين الدوليين وللدعم المقدم من الأمم المتحدة.

”ويهنئ مجلس الأمن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب حديثاً على انتخابه.

”ويتطلع مجلس الأمن قدماً إلى عقد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في المستقبل القريب، ويؤكد دعم المجلس المستمر للشعب الفلسطيني في عملياته الديمقراطية.

”ويدعم مجلس الأمن السلطة الفلسطينية وجهودها لمواصلة عملية تعزيز المؤسسات.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تقديم مساعدة دولية معززة وسريعة إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية،

واحد، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما عبرت ٢٠ طائرة إسرائيلية الخط الأزرق ودخلت المجال الجوي اللبناني. وأعرب قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والممثل الشخصي للأمين العام عن قلقهما إزاء تلك الانتهاكات وكررا طلب المنظمة من السلطات الإسرائيلية وقف تلك الانتهاكات.

لم يحدث تقدم بعد بشأن المسار السوري - الإسرائيلي، على الرغم من تقديم عرض آخر للوساطة، هذه المرة من الحكومة التركية. ولا يزال استئناف وإكمال مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا وتنفيذ القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) عنصرين أساسيين للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

وأود أن أختتم بقولي إن هناك شعوراً ملموساً بتوقع حدوث تغيير حقيقي كبير في المنطقة. وقد حل التفاؤل - على الأقل في الوقت الحالي - محل سنوات طويلة ومريرة من خيبة الفأل واليأس وفقدان الأمل. والآن توجد إمكانية؛ ولكن يوجد خطراً أيضاً من أن العملية الجديدة الهشة قد تنهار أو تفشل. ويجب ألا ندع ذلك يحدث.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين ينتظرهم الكثير من العمل. وقياداتهم الجديتان بوسعهما القيام بقدر كبير منه، ولكنهما ستظلان في حاجة إلى مساعدتنا. ونحن المجتمع الدولي - وخاصة الجماعة الرباعية - يتعين علينا تقديم دعمنا ومساعدتنا ومشاركتنا النشطة، لنوضح لكلا الطرفين أننا نتوقع تقدماً حقيقياً. والطرفان بدورهما يتعين عليهما اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق، ووقف إراقة الدماء والمعاناة، والمضي قدماً لتحقيق الهدف المتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة، تعيش فيها دولتان مستقلتان قادرتان على البقاء، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

سوف يصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن
تحت الرمز S/PRST/2005/2.
وفقا للتفاهم الذي توصل إليه مجلس الأمن في
مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير
رسمية، استكمالا لمناقشتنا للموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥
(٢٠٠٣)، من أجل إنشاء دولة فلسطين مستقلة
وديمقراطية وذات سيادة وتتوافر لها مقومات البقاء
وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.
”ويطلب مجلس الأمن إلى الإسرائيليين
والفلسطينيين الشروع من جديد في عملية سياسية
حقيقية والتقدم صوب إحلال سلام عادل ودائم في
المنطقة.“